الدرس السابع:

تفسير القانون:

هو التعرّف على معنى القاعدة القانونية من لفظها أو فحواها.

أولاً: أنواع التفسير:

- فقهي: شراح القانون والفقهاء يفسرون التشريع وأحكام القضاء غير ملزم.
- قضائي: يحدد حالات واقعية معروضة عليه للفصل فيها.
- تشريعي: يصدر عن المشرع نفسه ليبين حقيقة ما قصده من تشريع سابق.

ثانيًا: حالات التفسير:

الخطأ المادي: لم يقصده المشرع بإيراد لفظ أو سقوط لفظ

مثال: المادة 220 التي تنص: "إذا برئت ذمة الدائن .." المفروض المدين.

المادة 19 من القانون المدني الجزائري: "تخضع التصرفات..ويجب أن.."، تم تصحيحها بـ: "يجوز".

الخطأ القانوني:المادة 92 من القانون المدني الجزائري"يجوز أن يكون محل الالتزام شيئاً مستقبلاً ومحققاُ" الأصح ممكنا، غير مستحيل بالفرنسية certaines.

الغموض: أي مبهماً مثلا "بيع ملك الغير باطل" هل بطلان مطلق أوي نسبي.

حالة النقص:المادة 124 مسؤولية مدنية ينقصها: فعل خطأ وليس كل فعل.

حالة التعارض: وجود نصين تشريعيين يستحيل الجمع بينهما.

- من تشريع واحد: القاضي يختار أحدهما ويهمل الآخر.
- من تشريعين مختلفين:
  - متساويين في القوة: الخاص يقيد العام / الجديد يلغي القديم.
  - متفاوتين في القوة: نراعي مبدأ تدرج التشريعات في القوة.

ثالثًا: أهم طرق التفسير:

الطرق الداخلية:

1- الاستنتاج من مفهوم المخالفة: (المادة 369 من القانون المدني)

2- الاستنتاج من مفهوم الموافقة:

- بالقياس العادي: واقعتين تتساوى في العلة = نفس الحكم.
- بالقياس من باب أولى: القتل في الدفاع الشرعي جائز / معناه الضرب المسبب لعاهة عادي.

3- الاستعانة بالصياغة الفرنسية لتفسير النصوص الجزائرية: لأن الأصل فيها أنها مترجمة، توضع بالفرنسية ثم تترجم (أغلبها).

الطرق الخارجية:

- روح التشريع: المصلحة التي أراد المشرع تحقيقها أو المفسدة التي أراد درئها.
- الأعمال التحضيرية: المناقشات التي قامت بإعداد التشريع (غير منشورة للأسف)
- المصادر التاريخية: مثلا في الأسرة مصدرها الشريعة يتعين رجوع المفسر لها، القانون المدني: مصدره مدني مصري أو فرنسي...